

الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنويع الاقتصادي في الجزائر
- من برامج الإنعاش إلى رهانات النموذج الجديد للنمو "رؤية 2030"-

**The green economy as a catalyst for economic stimulus and
diversification in Algeria**

*-from recovery programs to the challenges of the new model for the growth of
Vision 2030 -*

د. كريمة حبيب¹، د. عادل زقير²، د. طارق قدوري³

¹ جامعة الوادي (الجزائر).
² جامعة الوادي (الجزائر).
³ جامعة الوادي (الجزائر).

ملخص:

تناقش هذه الورقة تقديم الاقتصاد الأخضر من خلال تعريف الأمم المتحدة له على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. في أبسط تعبير عن الاقتصاد الأخضر، يمكن اعتباره الاقتصاد الذي يُخفف فيه انبعاث الكربون وترتفع فيه كفاءة استخدام الموارد كما يشمل جميع الفئات الاجتماعية. كما يتم تسليط على مصطلح الاقتصاد الأخضر، من ناحية التعريف والمبادئ والقياس، ومسارات الانتقال. كما تهدف إلى تقييم الجهود المبذولة من قبل الجزائر فيما يتعلق بمقاربة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وذلك، في ظل محاولات التحفيز والتنويع الاقتصادي. وقد تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها: معاناة الجزائر من التدهور البيئي، واستناد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كعامل أساسي في الانفاق على الأنشطة الاقتصادية.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر - الاستدامة البيئية - الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : O20, O40, P21 , Q01

Abstract:

This paper discusses the introduction of a green economy by defining the United Nations as an economy that results in improved human well-being and social equality, while significantly reducing environmental risks and scarcity of ecological resources. In the simplest expression of a green economy, it can be seen as a low-carbon, high-resource-efficient economy that encompasses all social groups. The term green economy is also shed, in terms of definition, principles, measurement, and transition paths. It also aims to assess Algeria's efforts in approaching the transition to a green economy. And that, in light of attempts to stimulate and economic diversification. A number of conclusions have been reached: Algeria is suffering from environmental degradation, and the Algerian economy relies on hydrocarbons as a major factor in spending on economic activities.

Keywords: Green Economy - Environmental Sustainability - Algerian Economy.

(JEL) Classification : Q01, O20, O40, P21.

I. تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد أدوات تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل الحاجة الملحة للحد من المخاطر البيئية والندرة في الموارد الإيكولوجية. وفي هذا الإطار، تدعم الاستدامة الصديقة للبيئة والتنمية الاقتصادية من خلال الموارد المتجددة. ويقتل جوهر فكرة الاقتصاد الأخضر في بناء بيئة خالية من انبعاث الكربون والتلوث في محاولة لتحسين رفاهية الإنسان وتحقيق الاستدامة البيئية. وهذا ما جعل العديد من البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية تتبنى مسار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من اغتنام الفرصة وكسب المنافع الناجمة عن هذا الانتقال.

وبالنسبة للجزائر، فقد تبنت جملة البرامج الهادفة إلى تحقيق النمو المستدام، كما ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم في تنوع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد. ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي (حوالي 5%)، يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات/فروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقوية، والفلاحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والبناء المراعي للبيئة والمحافظ عليها، والنباتات الطبية، والخدمات المرتبطة بالبيئة، إلخ.)، ومعدل الاندماج الصناعي (الذي يتراوح ما بين 10 و15%) والنهوض بالتنمية المحلية وفق مقارنة قائمة على إعادة التوازن بين مختلف المناطق (المجالات الترابية). كما يعد الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية الشركات الصغرى والمتوسطة التي لا تزال قبللة الانفتاح على الابتكارات، ولا تأخذ الاستدامة البيئية بشكل كاف بالاعتبار.

ولهذا السبب، يتعين على الدولة أن تعزز وتوسع من استفادة الشركات الصغرى والمتوسطة من تدابير الدعم (التمويل، التكوين، الولوج للابتكارات التقنية) والتأهيل، وذلك من أجل تمكينها من الاستفادة من تطور التقنيات والأسواق. لقد باشرت الجزائر عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنوع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية. غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل. ويجب أن تركز هذه الإستراتيجية على مقارنة معتمدة على رهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية. (UNECA, p: 01).

ومن هذا المنطلق، تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

— ما مدى فعالية الجهود المبذولة من أجل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في تحفيز وتنوع الاقتصاد الجزائري؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، أسئلة فرعية وهي:

— ما المقصود بالاقتصاد الأخضر؟ وما هي مبادئه ومؤشرات قياسه؟ وكيف يتم الانتقال إليه؟

— ما هو واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر؟

II. الاقتصاد الأخضر (التعريف - المبادئ - القياس - مسارات الانتقال):

في هذا السياق، يتم عرض تعريف مصطلح الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى عرض مبادئه ومؤشرات قياسه، ناهيك عن عرض

مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك على النحو التالي:

1.II. تعريف الاقتصاد الأخضر:

لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا للاقتصاد الأخضر، حيث وردت عدة تعريفات، نذكر منها:

- عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الاقتصاد الأخضر: "على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. في أبسط تعبير عن الاقتصاد الأخضر، يمكن اعتبارها الاقتصاد الذي يخفف فيه انبعاث الكربون وترتفع فيه كفاءة استخدام الموارد كما يشمل جميع الفئات الاجتماعية. وفي الاقتصاد الأخضر، يجب أن يكون النمو في الدخل والعمالة مدفوعا بالاستثمارات العامة والخاصة التي تخفض من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة استهلاك الطاقة والموارد، وتمنع فقدان خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي".
- كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان و الحد من عدم المساواة، مع عدم تعريض الأجيال المستقبلية لمخاطر بيئية كبيرة وندرة إيكولوجية".
- كما عرفه قسم الشؤون البيئية بجنوب إفريقيا (DEA) على أنه: "الاقتصاد الذي يفصل بين استخدام الموارد والآثار البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي. كما يتميز بزيادة الاستثمار بشكل كبير في القطاعات الخضراء، مدعوم بتمكين إصلاح السياسات".
- كما عرفت المنظمة العالمية للاقتصاد الأخضر (WGEO) الاقتصاد الأخضر على أنه: "اقتصاد عالمي مزدهر متميز بانخفاض انبعاث الكربون، مقاوم لتغيرات المناخ، وكفاء من ناحية استخدام الموارد وشامل اجتماعيا".

من التعاريف السابقة يمكن القول إن الاقتصاد الأخضر هو: (ذلك الاقتصاد الذي يتميز بانخفاض انبعاثات الكربون والتلوث

بما يكفل الحد من المخاطر البيئية وفقدان التنوع البيولوجي والندرة في الموارد الإيكولوجية، وهي الميزة التي تكون مدفوعة

بالاستثمارات العامة والخاصة المدعومة بإصلاح السياسات والمهادفة لزيادة الدخل والعمالة ، كما يتميز بكفاءة استخدام الموارد خاصة الطاقوية وباستيعاب جميع الفئات الاجتماعية من خلال المساواة والحرص على تحسين رفاهية الإنسان).

2.II. مبادئ الاقتصاد الأخضر:

تتوزع مبادئ الاقتصاد الأخضر على ثلاث مجالات وهي: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية. والتي يلخصها الجدول 1:

الجدول 1: مبادئ الاقتصاد الأخضر

المبادئ	المجال
<ul style="list-style-type: none"> ● التعرف على رأس المال الطبيعي والقيم. ● الاندماج في التنمية الاقتصادية ونماذج النمو. ● استيعاب الوفورات الخارجية. ● تعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة. ● خلق العمل اللائق والوظائف الخضراء. ● قياس التقدم إلى ما بعد الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المؤشرات / المقاييس المناسبة. ● استخدام صنع القرار المتكامل. 	الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> ● احترام حدود الكوكب أو الحدود البيئية أو الندرة. ● حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ● الاستثمار في والحفاظ على رأس المال الطبيعي. ● دعم الأهداف الدولية للتنمية المستدامة. 	البيئي
<ul style="list-style-type: none"> ● منصف وعادل - بين وداخل البلدان وبين الأجيال. 	الاجتماعي

الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنوع الاقتصادي في الجزائر - من برامج الإنعاش إلى رهانات النموذج الجديد للنمو "رؤية 2030" -

- توفير الحد من الفقر والرفاهية وسبل العيش والحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات الأساسية.
- تحسين الحوكمة وسيادة القانون. إنها شاملة؛ ديمقراطية؛ تشاركية؛ مساءلة؛ شفافة ومستقرة.

Source: William Stafford and Kristy Facer (2014), *Steering towards a Green Economy: A reference guide*, Council of Scientific and Industrial Research. P17. Available at :

<https://www.csir.co.za/sites/default/files/Documents/GE%20guide.pdf>

3.II. مؤشرات قياس برنامج الاقتصاد الأخضر:

يتم حصر مكونات إطار قياس تقدم الاقتصاد الأخضر (PAGE,2017, pp 17-19) في الشكل 1:

الشكل رقم (1): مكونات إطار قياس تقدم الاقتصاد الأخضر



Source: PAGE (2017), *The Green Economy Progress Measurement Framework – Application*, p:13.

Available at: <https://www.un-page.org/green-economy-progress-measurement-framework>

استنادا إلى الشكل 1 والإطار التحليلي الشامل للاقتصاد الأخضر، يشتمل مؤشر GEP على ثلاثة عشر مؤشرا متعدد

الأبعاد يرتبط بالتحديات الثلاثة للاقتصاد الأخضر الشامل (الفقر المستمر ، تجاوز حدود الكوكب والإفراط في المشاركة والتقسام غير

العادل للازدهار المتنامي). تهدف هذه المؤشرات إلى تحديد المكونات الرئيسية في التحول نحو اقتصاد أخضر شامل يتعلق بمخرجات السياسة والاستثمار على العرض الجديد الكلي والطلب الكلي الجديدين. يلي كل مؤشر أيضا متطلبات البيانات كما هو مذكور أعلاه (الوقت والتغطية القطرية وإمكانية الوصول العام). ويتم عرض المؤشرات فيما يلي:

(1) التجارة الخضراء (Green trade): تم قياسها بحصة الصادرات البيئية في إجمالي الصادرات، وتجسد مدى تنافسية أي بلد في إنتاج السلع البيئية وتداولها. تساعد هذه السلع البيئية على تقليل المخاطر البيئية ومستويات التلوث، والتي تعتبر صديقة للبيئة من حيث عملية إنتاجها و/أو استخدامها و/أو التخلص منها. كما يقيس هذا المؤشر نتائج الاستثمارات والسياسات التنظيمية لصالح التجارة الخضراء.

(2) براءات الاختراع البيئية (Environmental patents): تم قياسها من خلال حصة البراءات المتعلقة بالتكنولوجيات البيئية، كما تستحوذ على القدرة الابتكارية لبلد ما في مجال تصنيع سلع وخدمات ذات تأثير سلبي أقل، أو حتى إيجابي على البيئة. يمكن أن ينتج الابتكار الأخضر عن سياسات البحث والتطوير العامة أو عن المبادرات الخاصة. ستكون الاختراعات ذات الصلة بالبيئة بمثابة مدخلات في إنتاج السلع والخدمات الخضراء، مما يخلق أسواق جديدة وفرص عمل جديدة محتملة.

(3) إمدادات الطاقة المتجددة (Renewable energy supply): يقيس النسبة المئوية للطاقة المتجددة في إجمالي إمداد الطاقة. لتمكين استخدام مصادر الطاقة المتجددة، يجب توفير الحوافز التي تغير مؤشرات الأسعار نحو الاستثمار في بنية تحتية جديدة. سيمكن ذلك المستثمرين من جني فوائد تنويع أسواق الطاقة.

(4) استخدام الطاقة (Energy use): تم قياسه بالكيلوغرامات من مكافئ النفط المستهلك لكل 1000 دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي (بسرعة تعادل القوة الشرائية الثابتة لعام 2011)، كما يجسد درجة كثافة الطاقة في الاقتصاد. يمكن أن يكون اتجاه انخفاض كثافة الطاقة نتيجة لتنفيذ سياسة بيئية أكثر صرامة أو نتيجة لمحاولات الشركات لتقليل تكاليفها استجابة لارتفاع أسعار المدخلات. إن الاقتصاد الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة هو الاقتصاد الذي يوفر رأس مال طبيعي مجاني للحفاظ على الخدمات البيئية والتنوع البيولوجي. ستؤدي كفاءة الموارد أيضا إلى تقليل تكاليف الإنتاج وقد تزيد من القدرة التنافسية، مما يولد زيادة في الدخل. وفي المقابل، يمكن أن يتحول الدخل الجديد وكذلك جزء من رأس المال الطبيعي المحفوظ إلى فرص استهلاكية جديدة.

(5) معدل Palma (The Palma ratio): الذي سمي باسم الخبير الاقتصادي الشيلي José Gabriel Palma، بأنها نسبة أغنى 10 في المائة من حصة السكان في إجمالي الدخل القومي مقسوما على حصة أفقر 40 في المائة من السكان. في السنوات الأخيرة، فضل صانعو السياسة استخدام معدل Palma على مؤشر Gini عند الإشارة إلى عدم المساواة في الدخل لأنه يركز بشكل خاص على إدراج الفئات الأكثر ضعفا. يجب أن تؤدي السياسات التي تشجع على الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل من خلال توفير فرص العمل وتوليد دخل جديد لحصة أوسع من السكان إلى تقليل عدم المساواة. يجب أن تعكس معدل Palma، بهذا المعنى، نتائج هذه السياسات الجديدة، والتي بدورها تسمح لنسبة أكبر من السكان بالحصول على فرص استهلاك جديدة.

الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنوع الاقتصادي في الجزائر - من برامج الإنعاش إلى رهانات النموذج الجديد للنمو "رؤية 2030"-

(6) الوصول إلى الخدمات الأساسية (Access to basic services):

الوصول إلى الخدمات الأساسية (Access to basic services): يتم تضمين هذا المكون الذي يقاس بالنسبة المئوية للسكان التي مكنت من الوصول إلى الكهرباء، الوصول إلى المياه، والوصول إلى المرافق الصحية، في مؤشر GEP من أجل التقاط بعض أشكال الفقر المدقع المختلفة. يؤثر الوصول إلى الخدمات الأساسية على قدرة المواطنين على تجربة التنمية المباشرة (مثل الاستهلاك والصحة) وفرص التنمية غير المباشرة (مثل التعليم وريادة الأعمال). على سبيل المثال، قد تضيق فرص التعلم بسبب عدم الحصول على الكهرباء، أو لأن وقت التنقل لجمع المياه يعيق زيارة المدرسة بشكل منتظم، أو بسبب ارتفاع حالات الإسهال بسبب عدم كفاية جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي.

• الوصول إلى الكهرباء (Access to electricity):

يتطلب تمكين زيادة الوصول إلى الكهرباء استثمارات في شبكة الكهرباء والنقل والتوزيع وأنظمة الكهرباء اللامركزية. كما ينبغي تشجيع توليد الكهرباء من مصادر ذات انبعاثات كربون منخفضة ومتجددة.

• الوصول إلى المياه (Access to electricity):

يتطلب تحقيق تقدم في توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية استثمارات جديدة في البنية التحتية، بما في ذلك أنظمة توزيع المياه وتنقيتها، وخطوط الأنابيب، وغيرها. كما يجب مراعاة التأثيرات على البيئة، وخاصة كيفية تجنب الإجهاد المائي.

• الوصول إلى الصرف الصحي (Access to sanitation):

لتحسين الوصول إلى المرافق الصحية، يجب بناء مرافق جديدة مع ضمان وجود نظم إدارة جمع النفايات والصرف الصحي، والمناسبة للتعامل مع عدد أكبر من مرافق الصرف الصحي. هذه الاستثمارات والخدمات التي تقدمها هذه المرافق قد تخلق فرص عمل وفرص اقتصادية جديدة.

(7) تلوث الهواء (Air pollution):

تم قياسه بواسطة تركيز الجسيمات في الغلاف الجوي من 2.5 ميكرومتر أو أقل في القطر (PM2.5)، وتم تضمين هذا المؤشر لالتقاط العلاقة بين مكونات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية / البيئية. يمكن العثور على جزيئات في الدخان والضباب من مصادر مثل حرائق الغابات، أو يمكن أن تتشكل عندما تتفاعل الغازات المنبعثة من محطات الطاقة، والصناعات وعوادم السيارات في الهواء. حيث يؤثر تلوث الهواء بشكل مباشر على جودة البيئة. بالإضافة إلى ذلك، من خلال التأثيرات ذات الصلة على صحة الإنسان، فإنه يؤثر أيضا على إنتاجية العمل والشمولية الاجتماعية من خلال تقليل فرص التعليم والعمل، وبالتالي الفرص الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

(8) البصمة المادية للفرد الواحد (Material footprint per capita):

تقيس استهلاك المواد الخام من المواد الحيوية وغير الحيوية المستخدمة (طن / شخص). كما يشير هذا المقياس إلى مقدار البيئة المستهلكة للحفاظ على المستوى الحالي لمتوسط الاستهلاك. سيؤدي انخفاض حجم المواد إلى توفير المزيد من رأس المال الطبيعي للإنتاج والاستهلاك. كما أنه مرادف لاقتصاد ذي كفاءة عالية في استخدام الموارد. وبالتالي، فهو مؤشر بديل لقياس الكفاءة، لأنه يعتبر الكفاءة المادية من حيث نصيب الفرد، ويكمل منظور كفاءة الطاقة.

(9) المناطق المحمية (البحرية والبرية) (Protected areas (marine and terrestrial):

تقاس كنسبة مئوية للمناطق البحرية والبرية المحمية من إجمالي المساحة. زيادة تغطية المناطق المحمية تعكس إدراك بلد ما لقيمة الحفاظ على رأس المال الطبيعي لرفاهه وتنميته الحاليين. المناطق المحمية تساهم في الحفاظ على رأس المال الطبيعي. على سبيل المثال، إنشاء حدائق وطنية لحماية

البيئات الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي هو أيضا وسيلة لحماية سبل عيش المجتمعات الفقيرة، واجتذاب السياحة المستدامة، وخلق فرص عمل جديدة في قطاعي السياحة والحفاظ على البيئة، مما يؤدي بدوره إلى توليد دخل جديد وتعزيز الشمولية الاجتماعية.

10) عدم المساواة بين الجنسين (Gender inequality):

تقاس من خلال مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يسلط الضوء على الخسارة في التطور المحتمل بسبب التباين بين إنجازات الإناث والذكور في التمكين والوضع الاقتصادي، ويعكس موقف الدولة بالنسبة للمثل المعيارية عبر الأبعاد الرئيسية لصحة المرأة. يجمع المؤشر بين البيانات المتعلقة بوفيات الأمهات ومعدل المواليد بين المراهقات وحصص النساء من المقاعد في البرلمان ومعدلات التعليم والمشاركة في القوى العاملة. يتراوح مؤشر عدم المساواة بين الجنسين بين 0 و1 حيث تشير القيم العليا إلى مستويات أعلى من عدم المساواة.

11) تغطية المعاشات التقاعدية (Gender inequality):

تقاس بحصة السكان الذين تتجاوز أعمارهم سن المعاش التقاعدي القانوني الذين يتلقون معاش الشيخوخة بناء على المساهمة والجنس.

12) التعليم (Education):

يقاس بمتوسط سنوات الدراسة، أي متوسط عدد سنوات التعليم التي يتلقاها الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 25 عاما، والتي يتم تحويلها بعد ذلك من مستويات التحصيل الدراسي باستخدام المدد الرسمية لكل مستوى. يتم الحصول على بيانات حول متوسط سنوات الدراسة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب تقرير التنمية البشرية استنادا إلى بيانات التحصيل العلمي لمعهد اليونسكو للإحصاء (UIS) وBarro & Lee's (2013) في بعض البلدان حيث لا تتوفر بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

13) متوسط العمر المتوقع (Life expectancy):

يقاس على أنه متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الرضيع حديث الولادة إذا بقيت الأنماط السائدة لمعدلات الوفيات الخاصة بالعمر في وقت الولادة على حالها طوال حياة الرضيع. العمر المتوقع عند الولادة مأخوذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب تقرير التنمية البشرية ويقدمه قسم السكان التابع للأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA).

في الأخير، تراقب لوحة معلومات الاستدامة الأسهم الرئيسية لرأس المال التي تمثل أولويات للحفاظ على الحياة على هذا الكوكب.

لا يمكن تعويض أي خسارة في هذه الأسهم الرئيسية لرأس المال عن طريق زيادة رأس مال آخر. وبالتالي لا يمكن تقييم التقدم المحرز في هذه المجالات إلا إذا كان في كل مؤشر على حدة، وليس كمؤشر إجمالي. يتمثل دور لوحة القيادة في تتبع الاستدامة طويلة الأجل للعوامل التي تدعم رفاهية الإنسان، ذلك من خلال استكمال تقييم المعلومات الخاصة بتقدم الاقتصاد الأخضر في مؤشر GEP. تتم مقارنة التقدم أو الانحدار الذي تم إحرازه على مؤشرات لوحة القيادة بالاعتبارات التي يتم حسابها فيما يتعلق بحدود الكوكب. ومن ثم، تساعد لوحة القيادة على تأطير التقدم الذي تم قياسه من خلال مؤشر GEP في منظور الاستدامة، وهو أمر مهم لأن أي تقدم يتم إحرازه في تحسين رفاهية الإنسان الحالية يجب ألا يأتي على حساب رفاه المستقبل. هذا، وقد تقرر إدراج ستة مؤشرات فقط في لوحة القيادة، وهي: (أ) انبعاثات غازات الدفيئة للفرد؛ (ب) انبعاثات النيتروجين للفرد؛ (ج) حصة استخدام الأراضي في زراعة المحاصيل الدائمة؛ (د) انسحاب المياه العذبة للفرد؛ (هـ) مؤشر الثروة الشامل؛ و (و) البصمة البيئية.

4.II. مسارات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنوع الاقتصادي في الجزائر - من برامج الإنعاش إلى رهانات النمو "رؤية 2030"

تتوافق الآراء حاليا حول خصائص الاقتصاد الأخضر وعناصره الأساسية. وتشمل هذه العناصر المجموعة الكاملة من الوسائل والأدوات المتاحة لصانعي السياسات، مثل فرض الضرائب والأعباء، وإلغاء الإعانات المضرة بالبيئة، ووضع المعايير والأنظمة، وتوفير التعليم وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات، وتطوير المعرفة، وبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتقييمها، وتحسين (التخطيط والحكم). وفي هذا السياق، من المفيد التفكير في مسارين للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (انظر الجدول 2) وهذان المساران هما: (أ) إطلاق المشاريع الخضراء: الذي يشمل إطلاق مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية في المرحلة الأولى من تصميم المشروع ثم في جميع مراحل تنفيذه ورصده وتقييمه؛ (ب) إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك و/أو تصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي. وهذان المساران متكاملان ومترابطان، ويمكن دعمهما بسلسلة من السياسات والبرامج الحكومية التي تشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة، وتضمن التزام الجهات المعنية في المنطقة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وفي الجدول 2 أمثلة عن الإجراءات الممكنة في المسارين. كما تدعم مبادرات الاقتصاد الأخضر الإجراءات المستدامة على صعيد الاستهلاك والإنتاج. ويجب أن تبذل جهود لضمان الاتساق العالمي والإقليمي والوطني بين إستراتيجيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من جهة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في إطار التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك مثلا من خلال التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011، صفحات 19-20).

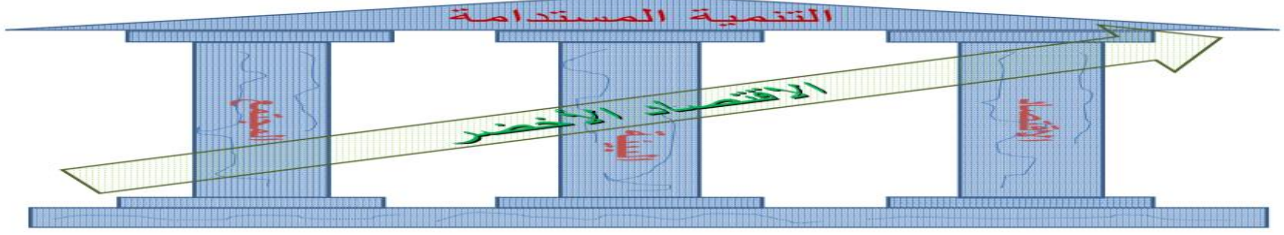
الجدول 2: مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك
<p>إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي. تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب. 	<p>إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء:</p> <ul style="list-style-type: none"> تشجيع النقل المستدام. تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء. تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء. تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها. تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة.
<p>المنافع المتوقعة:</p> <ul style="list-style-type: none"> تشجيع الأنشطة شبه الحالية من الكربون. إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي. إيجاد فرص عمل جديدة. إيجاد مصادر جديدة للدخل. تشغيل الشباب في قطاعات جديدة. 	<p>المنافع المتوقعة:</p> <ul style="list-style-type: none"> الحد من انبعاثات الكربون. تحسين النقل العام. تخفيض الشح المائي. تحسين الأمن الغذائي. تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل. الحد من تدهور الأراضي والتصحر.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2011، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، ص 20.

ويمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي (انظر الشكل 2):

الشكل 2: عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 21.

وخلاصة القول إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة هو إدراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الحالية (أي أنشطة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر) والأنشطة المستقبلية (أي إطلاق المشاريع الخضراء). وبهذه الطريقة، ينخفض محتوى الكربون ومجموع الانبعاثات من الأنشطة الاقتصادية، فتؤدي الآثار المضاعفة لهذه الأنشطة إلى تعزيز الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين إيجاد فرص العمل. ويسهم تحسين الدخل بدوره في الحد من الفقر. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011، صفحة 21).

وعلى أساس ما تقدم، نشطت بلدان كثيرة في تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وقد أدمجت السياسات العامة المعنية بالاقتصاد الأخضر والأهداف المنشودة منه في صلب الاستراتيجيات الوطنية في كثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والجدول التالي يسلط الضوء على بعض خطط الاقتصاد الأخضر والأنشطة المعنية به على الصعيد القطري:

الجدول 3: لحة عن مبادرات الانتقال الوطنية نحو الاقتصاد الأخضر

البلد	مبادرات الاقتصاد الأخضر
البرازيل	الدولة المضيفة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تقوم بالعديد من المبادرات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات من أجل الترويج للاقتصاد الأخضر. وأحد الأمثلة على ذلك مبادرة الاقتصاد الأخضر الشاملة التي أطلقتها ولاية سان باولو، وتشمل طائفة متنوعة من القطاعات والمجالات الحاسمة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
الصين	حددت الصين هدفا ترمي إليه لإنتاج ما نسبته 16 في المائة من طاقتها الأولية من الموارد المتجددة بحلول العام 2020، وتضمنت خطتها الخمسية للفترة 2006-2010 استثمارات ملحوظة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وسائر مصادر الطاقة المتجددة، كما يتضمن مشروع خطتها للفترة 2011-2015 المزيد من التدابير لتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة واستخدامها.
مصر	تشتمل استراتيجية مصر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في صميمها على الكثير من مبادئ الاقتصاد الأخضر وأهدافه المنشودة. وترمي هذه الاستراتيجية العامة إلى توسيع مدى الأهداف المحددة لقطاعات معينة، ومنها مثلا قطاع الطاقة. ويركز آخر تقرير عن التنافسية صدر عن المجلس الوطني المصري للتنافسية على الاستراتيجيات والاستثمارات والسياسات العامة التي يمكن أن تدفع مسار التحول الاقتصادي الأخضر.
إثيوبيا	أعلنت إثيوبيا خططها لبدء إنتاج طاقة الرياح. ومن المتوقع أن تسهم محطات توليد الكهرباء بطاقة الرياح في زيادة سبل الحصول على الطاقة في بلد لا يتمتع فيه حاليا بتلك السبل سوى 25 في المائة من سكانه. كما تنفذ إثيوبيا سياسة عامة من أجل زيادة مساحة غطائها الحرجي وتحسين إدارة الأحراج الموجودة حاليا.
إندونيسيا	تشجيع الاقتصاد الأخضر جزء من استراتيجية التنمية المستدامة في إندونيسيا، وهي استراتيجية مناصرة للنمو ومناصرة للعمل ومناصرة للفقراء ومناصرة للبيئة أيضا. وتشمل الأهداف التي ترمي إليها استدامة النمو الاقتصادي بمعدل 7 في المائة وتخفيض الانبعاثات الكربونية بما يتراوح 26 و40 في المائة بحلول العام 2020.
المكسيك	المكسيك واحد من أوائل البلدان التي قطعت على نفسها التزاما ببلوغ هدف تخفيض الانبعاثات الكربونية على نحو طوعي بالتعهد بالتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الدفيئة) إلى النصف بحلول العام 2050. وتضطلع المكسيك أيضا بعدد من السياسات العامة والمشاريع بشأن كفاءة استخدام الموارد. والطاقة النظيفة وغير ذلك من المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر. وفي قطاع الطاقة نفسه، وضعت خططا لإضافة 500 ميغاواط من القدرة الكهربائية المولدة بطاقة الرياح إلى سعة الشبكة الكهربائية بحلول العام 2012.
جنوب أفريقيا	أعلنت جنوب أفريقيا في عام 2009 خطة لإرساء سياسة عامة ملزمة بشأن تغير المناخ في غضون ثلاثة أعوام من أجل كبح تنامي الانبعاثات الملوثة لغاية الفترة 2020-2025. وترمي إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وكذلك توليد حوالي 15 في المائة من الكهرباء لديها من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2020. وفي أيار/مايو 2010، عقدت اجتماع قمة بشأن الاقتصاد الأخضر، وتعمل حاليا على وضع خطة وطنية خاصة بالاقتصاد الأخضر.
إسبانيا	حددت إسبانيا هدفا ترمي إليه في إنتاج 22.7 في المائة من إجمالي الإمداد بالطاقة في البلد، بما في ذلك 42.3 في المائة من إمدادات الكهرباء، من مصادر الطاقة

البلد	مبادرات الاقتصاد الأخضر
المتجددة بحلول العام 2020.	وهي تقوم أيضا بتنفيذ برنامج شامل لإدارة موارد المياه، يشتمل على استثمارات كبيرة تركز على تحسين الكفاءة في استخدام المياه.
المملكة المتحدة	اعتمدت المملكة المتحدة خطة لخفض انبعاثات الكربون تسعى بما إلى تحقيق تخفيض بنسبة قدرها 34 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الدفينة) من مستويات عام 1990 بحلول العام 2020. وفي أيار/مايو 2010، أعلنت تدابير جديدة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المنازل، وتخطط لإقامة مصرف للاستثمارات الخضراء.

المصدر: مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011، الاقتصاد الأخضر، ص 06-08.

وفيما تبقى من هذه الورقة البحثية، سيتم عرض المقاربة الجزائرية نحو الانتقال نحو الاقتصاد الجزائري.

III. تجربة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر من أجل التحفيز والتنوع الاقتصادي:

وفي هذا السياق، سيتم عرض في البداية أهم معالم واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. ومن ثم، عرض تجربة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر على مرحلتين وهما: مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014). ومرحلة النموذج الجديد للنمو وفق رؤية 2030.

III.1. أهم معالم واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

تتسم الجزائر بمشاشتها الإيكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية والجفاف والتصحر (المناخ الجاف يشمل أكثر من 90% من مساحة البلاد كما أن الواحات آخذة في الانقراض) والتآكل الساحلي الحاد وشح المياه (الإجهاد المائي) في بعض المناطق، وبمعدل أقل من 600 متر مكعب للنسمة في السنة، وبهذا فهي تدخل ضمن فئة البلدان الفقيرة في مجال الثروات المائية - حيث بلغ مؤشر الإجهاد المائي سنة 2014 نسبة 88%- . كما أن التوسع العمراني غير المتحكم فيه، وعدم القدرة على التحكم في سياسة التصنيع يتسببان في معدلات متنامية للتلوث . ويهدد التغير المناخي بشكل خاص الفلاحة والموارد المائية والصحة (UNECA, p: 05). وفي نفس السياق، تشير بيانات البنك الدولي إلى ما يلي:

- في سنة 2014 قدر كل من: انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كغم لكل دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي بقيمة عام 2010) بنسبة 0.79%، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 145400.217 (كيلو طن)، وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 3.74 (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)، كثافة غاز ثاني أكسيد الكربون 2.81 (كجم لكل كجم من استخدام طاقة مكافئ النفط)، وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من استهلاك الوقود الغازي بنسبة 50.82 (% من الإجمالي). انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من استهلاك الوقود السائل بنسبة 36.37 (% من الإجمالي). انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من استهلاك الوقود الصلب بنسبة 0.38 (% من الإجمالي).

- كما يعتمد الاستهلاك الطاقي الوطني بشكل شبه تام على الموارد الأحفورية، فيما تشغل الطاقات المتجددة (المائية، الريحية، الشمسية الكتلة الإحيائية، إلخ) نسبة ضعيفة جدا من الإنتاج الطاقي حيث قدر في سنة 2014 كل من: الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق بنسبة 0.011 (% من إجمالي الطاقة)، واستهلاك طاقة الوقود الأحفوري بنسبة 99.78 (% من الإجمالي).

- كما قدر في سنة 2015 كل من: إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة باستثناء الطاقة الكهرومائية بنسبة 0.11 (% من الإجمالي)، بينما إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة الكهرومائية بلغ 77000000 (كيلوواط ساعة). كما قدر في سنة 2015 كل من: إنتاج الكهرباء من مصادر الغاز الطبيعي بنسبة 98.35 (% من الإجمالي)، ومن

المصادر النفطية 1.31 (% من الإجمالي). بينما قدر في سنة 2014 استهلاك الطاقة الكهربائية لم توسط نصيب الفرد من الاستهلاك 1362.87 (بالكيلو وات ساعة)، بينما بلغ سبل الحصول على الكهرباء 99.99 (% من تعداد السكان) في سنة 2016.

وعلى أساس ما تقدم، تقف أمام البلاد جملة من التحديات البيئية: التدبير العقلاني للموارد المائية والطاقة، البحث عن حلول من أجل مواجهة نفاذ الموارد من المحروقات، مكافحة التصحر وتراجع الغابات، تقليص الانبعاثات الناجمة عن احتراق الطاقات الأحفورية، ملاءمة قطاعات الماء والصحة والفلاحة الغابية مع التغيرات المناخية وتقليل التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية والمجالات الحضرية. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال التركيز على الجهود المبذولة في سبيل مواجهة التحديات سالفة الذكر.

2.III. مقارنة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر خلال مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي - الفترة (2001-2014):-

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المدخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من 2001 إلى 2014. تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي (بوفليح، 2012، صفحات 251-252) فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

يمكن القول أن هذه البرامج ركزت على عدة قضايا ذات صلة بالاقتصاد الأخضر وهي: تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية من خلال تطوير البنية التحتية (قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء -السدود والتحويلات-، قطاع تهيئة الإقليم، تزويد السكان بمياه الشرب - خارج الأشغال الكبرى-، وإيصال الكهرباء والغاز للبيوت)، والاهتمام بالتنمية البشرية ورفاهية الإنسان (العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية) وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري، ناهيك عن تدعيم ذلك بإصلاح السياسات من خلال دعم الإصلاحات المؤسساتية بهدف تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الجزائرية لتوفير مناصب الشغل. ويعطي الجدول 4 صورة عن جهود الجزائر فيما يتعلق بمقاربة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر خلال الفترة (2001-2014):

الجدول 4: صورة عن جهود الجزائر فيما يتعلق بمقاربة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر خلال الفترة (2001-2014)

مجالات الاهتمام والتركيز	البرنامج
التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛	(1) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004): خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي

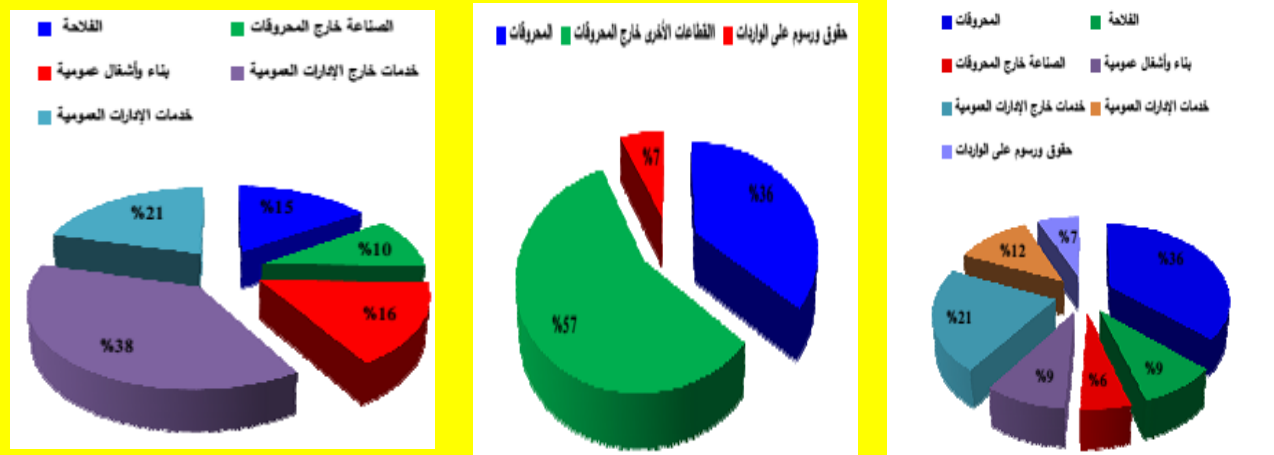
<p>الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛</p> <p>الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12.4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر؛</p> <p>التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بمهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.</p>	<p>525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.</p>
<p>زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛</p> <p>اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛</p> <p>اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛</p> <p>اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 4.85% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛</p> <p>اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.19% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.</p>	<p>(2) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009): قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4202.2 مليار د.ج.</p>
<p>اهتمام الدولة بالبحر المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة من خلال إنجاز المؤسسات التعليمية وتجهيز الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم إنجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب... الخ؛</p> <p>اهتمام الدولة بالبحر المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، إنجاز السدود. تدعيم منشآت النقل الأساسية: السكك الحديدية والنقل البحري والجوي. تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة؛</p> <p>اهتمام الدولة بالبحر المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بمهدف تعزيز الأمن الوطني...؛</p> <p>اهتمام الدولة بالبحر المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 7.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بمهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال إنجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة. مراقبة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها...؛</p> <p>اهتمام الدولة بالبحر المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛</p> <p>اهتمام الدولة بالبحر المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.22% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الإلكتروني.</p>	<p>(3) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 - 2014): يمثل هذا البرنامج تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين، الأول: برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130 مليار دولار، الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار.</p>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوزارة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، أبريل 2005، ص: 06 - 07. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أكتوبر 2010، ص: 38. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق III: قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010 - 2014، أكتوبر 2010، ص: 90 - 92. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>

في الأخير، إذا ما أردنا تقييم دور برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاث فيما يتعلق برفع معدلات النمو الاقتصادي ومقاربة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر خلال الفترة (2001 - 2014)، يتم الاستعانة بالشكل رقم (3) متوسط التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام الحقيقي باحتساب المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014):

الشكل 3: شكل توضيحي لمتوسط التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام الحقيقي باحتساب المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بناء على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، الملاحق الإحصائية، 2005، 2010، 2014.

يظهر الشكل 3 هشاشة الاقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية، وتبعيته المطلقة لقطاع المحروقات، في ظل الأداء الضعيف للقطاعات الأخرى خارج المحروقات خاصة القطاع الفلاحي والصناعي وعدم قدرتهما على تغطية الطلب الداخلي للسوق المحلية، وهذا ما يفسر دوافع اللجوء للاستيراد لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد للقطاع العائلي والقطاع الحكومي. كما نلاحظ من الشكل 3، أنه بالنسبة للتنوع الاقتصادي خارج المحروقات يبقى جد محدود حيث أن قطاع الخدمات هو المستحوذ على المساهمة في هذا القطاع بنسبة 59%، مقابل 16%، 15%، و 10%، لقطاع البناء والأشغال العمومية، والفلاحة، والصناعة خارج المحروقات على التوالي. وهذا ما يثبت عجز برامج الإنعاش الاقتصادي عن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد تنافسي قائم على التنوع القطاعي وقادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات. وهذا ما يستدعي صياغة إستراتيجية وطنية لتطوير القطاعات المنتجة مثل الفلاحة والصناعة،

الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنوع الاقتصادي في الجزائر - من برامج الإنعاش إلى رهانات النموذج الجديد للنمو "رؤية 2030"-

والحاملة للتنمية الداخلية وتوطيد التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما تجسد في النموذج الجديد للنمو من خلال رؤية 2030، والتي سيتم التركيز فيها على مقارنة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من أجل تحفيز وتنوع الاقتصاد الجزائري.

III.3. مقارنة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر خلال مرحلة النموذج الجديد للنمو وفق رؤية 2030:

في البداية، يتم تسليط الضوء على الإطار العام للنموذج الجديد للنمو وفق رؤية 2030، والتي جاءت في ورقة عمل في شهر جويلية 2016 من طرف وزارة المالية الجزائرية. (République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère) (des Finances, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), Juillet 2016). في هذا السياق، جاءت هذه الوثيقة بما يلي:

- اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي. تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019 ومن ناحية أخرى على منظور تنوع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030. وفي قسم الميزانية، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية لعام 2019: تحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل، وانخفاض كبير في عجز الخزينة في نفس الوقت. وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وفي قسم تنوع الاقتصاد وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة 2020-2030:

(أ) مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.

(ب) ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات.

(ج) مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول عام 2030).

(د) تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنوع الصادرات.

(هـ) تحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي (من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030).

(و) تنوع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

- ولتحقيق الأهداف السابقة تم تبني خيار رؤية طويلة الأجل، من أجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل. لهذا، يتم الاحتفاظ ثلاث مراحل للنمو:

1. مرحلة الإقلاع (2016-2019) التي ستميز بتغيير في حصة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة نحو مستواها المستهدف.

2. المرحلة الانتقالية (2020-2025) التي ستسمح بتحقيق إمكانات الاقتصاد في اللحاق بالركب.

3. مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030) التي يستند فيها الاقتصاد الوطني في نهاية المطاف إمكاناته في اللحاق بالركب وتتقارب المتغيرات المختلفة للاقتصاد نحو قيمة توازنه.

- وفي مجال مقارنة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر تسعى الجزائر إلى:

➤ تطوير نظام وطني للاستثمار في المرافق العامة، والذي يجب أن يعتمد على:

(أ) تحسين كفاءة الاستثمار العام ونوعية البنية التحتية من خلال تعزيز الصندوق الوطني لتجهيزات التنمية (CNED).
 (ب) تنوع مصادر تمويل المعدات من خلال تفضيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص عند إعداد آلية تنظيمية لإدارتها - على سبيل المثال من خلال سن قانون-.

(ج) تطوير، جنبا إلى جنب مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سوق السندات لتمويل البنية التحتية لمشغلي القطاعين الخاص والعام. يتم تصميم مثل هذا السوق لإصدار وتبادل ما يسمى بسندات البنية التحتية ("سندات المشاريع")، وهي أداة ديون أصبحت الآن مشهورة لتمويل البنية التحتية.

(د) تعزيز عمل صندوق الاستثمار الوطني (FNI) الذي يدير حاليا قروض التجهيزات الحكومية من أجل تمكينه من تمويل نفسه في السوق من خلال إصدار سندات البنية التحتية.

(هـ) تطوير شراكات إبداعية طموحة مع دول مثل الصين، التي تتمثل مهمتها في الاستثمار على نحو مستدام في البلد، مما يسمح بتأثير قوي في تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الناشئ. ومن الضروري صياغة هذه الشراكات بأكثر الخبرات دقة.

➤ **ضمان سلامة وترويع موارد الطاقة:** لن يساعد نجاح انتقال الطاقة على ضمان أمن الطاقة فحسب، بل سيكون أيضا أداة قوية لتنويع الصناعة الوطنية. يجب أن يتم توضيح ذلك عبر محورين متتاليين: (1) برنامج كفاءة الطاقة مقترنا مع (2) برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة وأمن الطاقة.

(أ) فيما يتعلق بكفاءة الطاقة، يجعل هذا البرنامج جاهزا للعمل، (أ) تطوير تدقيق طاقي وبرنامج لتوفير الطاقة، (ب) من خلال وضع معايير كفاءة الطاقة واللوائح الحرارية للمباني الجديدة كجزء من التطوير العقاري، (ج) بفرض تشخيص أداء الطاقة قبل بيع المساكن، (د) من خلال دعم إنشاء شركات خدمات الطاقة (هذه الشركات سوف تستفيد بالتالي من أحكام المادة 75 من قانون المالية لعام 2015) و(هـ) إنشاء وكالة كفاءة الطاقة والابتكار التي ستدير جميع برامج اقتصاد الطاقة وكذلك المنح والبرامج الأخرى القائمة على التسهيلات الممنوحة في هذا المجال.

(ب) فيما يتعلق بتطوير الطاقات المتجددة، فمن الضروري تطوير:

- معرفة دقيقة بمنحة البلاد في موارد الطاقة المتجددة، خاصة إمكانات الرياح والإمكانات الشمسية؛
- المراقبة المستمرة وتوقع اتجاهات التكلفة في مختلف القطاعات (الألواح الشمسية، وتقنيات طاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الحيوية...) والتطورات التكنولوجية السريعة للغاية؛
- معرفة وتوقعات تطور أسواق التصدير المحتملة.

الجدول 5: أهداف المخطط الوطني للمناخ والبرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة

أهداف المخطط الوطني للمناخ (2015-2050)	
-	تقليل انبعاثات الكربون من خلال حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون؛
-	النهوض باستعمال الطاقات النظيفة؛
-	تقليل حضور الكربون في الأنشطة الصناعية والأسرية؛

الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنوع الاقتصادي في الجزائر - من برامج الإنعاش إلى رهانات النموذج الجديد للنمو "رؤية 2030"-

<ul style="list-style-type: none"> - ملاءمة البنيات التحتية للتغيرات المناخية: تحسين النظام المائي التشجير المكثف وتوسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر؛ - ملاءمة الفلاحة مع التغيرات المناخية.
البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030)
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج ما بين 80-100مليار دولار (تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية وإجراء التجارب على مختلف القطاعات)؛ ▪ القانون رقم 04 - 09 حول الطاقات المتجددة سنة 2004؛ ▪ الصندوق الوطني للطاقات المتجددة (2009) يمول بنسبة 1% من الجباية البترولية؛ ▪ الأهداف (في أفق 2030): <ul style="list-style-type: none"> ✓ إنتاج 22 ألف ميغا واط منها 12 ألف ميغا واط للسوق الوطنية 22% من مجموع الإنتاج الكهربائي)؛ ✓ تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء: الطاقة الشمسية الحرارية والضوئية (37%) والطاقة الريحية (3%) وستنتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء إلى 40% سنة 2030. ✓ خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر؛ ✓ اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز؛ ✓ الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية: إلى 80% سنة 2030؛ ✓ إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز توفر 150ميغاواط منها 25ميغاواط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل)؛ ✓ وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة؛ ✓ 2015-2020: مرحلة نشر وتصنيع التجهيزات. ✓ 2020-2030: مرحلة التطوير على نطاق واسع.

Source: United Nations Economic Commission for Africa Oce for North Africa, *The green economy in Algeria (an Opportunity to Diversify and Stimulate Domestic Production)*, P 07, available at:

https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge_algeria.pdf

كما تجدر الإشارة، يتم تمويل السياسات البيئية عبر مجموعة من الآليات من قبل الصناديق الوطنية، التدابير الجبائية، وقروض

الاستثمار بفوائد تفضيلية. كما أن قانون المالية برسم 2014 يشجع الاستثمارات في الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية.

الجدول رقم (6): نماذج وآليات التمويل

نماذج من الرسوم الإيكولوجية	أبرز الصناديق الوطنية
- رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة؛	الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث
- رسوم متعلقة بتلوث الجو (رسم على المحروقات، رسم	الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة
على المنتجات النفطية، رسم على الأكياس البلاستيكية)؛	صندوق الاستثمار الفلاحي
- رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة والخطيرة؛	صندوق الطاقات المتجددة
- رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة؛	صندوق مكافحة التصحر
- رسم تكميلي على تلوث الجو الناجم عن الصناعة؛	صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية
- رسم جمع النفايات المنزلية.	

Source: Ibid, P 08

وتتبع الجهود المبذولة أيضا بالبحث والتكوين في القطاعات البيئية خاصة من خلال إحداث المعهد الوطني للتكوينات البيئية الذي يضطلع بالتكوين والنهوض بالتربية البيئية والتوعية بالإضافة إلى خلق مدرسة عليا لتدبير الموارد المائية سنة 2010. كما فتحت العديد من المعاهد المتخصصة صرة أبوابها مثل مركز تنمية الطاقات المتجددة ومركز البحث العلمي والتقني بالمناطق الجافة المركز الوطني للتكنولوجيات الحيوية. وقد تم نهاية سنة 2013 إحداث معهد للتنمية المستدامة لإفريقيا تابع الجامعة الأمم المتحدة. غير أن عدم تكييف الأنظمة الوطنية للتعليم والتكوين المهني وعدم كفاية ونقص رأس المال المخصص لأعمال البحث تشكل عوائق لتنمية القطاعات الخضراء المبتكرة (نلاحظ نوعا من التشتت وعدم التنسيق بين مختلف الفاعلين المنخرطين في مجال البحث مما يحد من آثار الإطارات والتدابير المعتمدة). وتمثل النفقات المخصصة للبحث والتطوير، وهي أساسا نفقات عمومية، أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام،

وهناك فقط بعض الشركات الكبرى تستثمر في مجال الابتكار. وقد صنفت الجزائر سنة 2014 في الرتبة 133 من أصل 143 بلدا في المؤشر العالمي للابتكار (UNECA, p : 08).

وفي نفس السياق، تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدبير (الجمع، النقل، التخلص) وتتمين النفايات وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة. كما أن قطاع تدوير النفايات يبقى هامشيا كما أن إنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر. وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة، فإن الجزائر تفقد 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات بشكل كبير. ويسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات ورفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70% في أفق سنة 2020. إضافة إلى وجود العديد من المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجال تدوير النفايات الصلبة والتي تخلق آلاف مناصب الشغل في المجال الأخضر (UNECA, p : 10).

IV. خلاصة وتوصيات:

لم تستطع الخطط التنموية التي تم تنفيذها خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين إنتاجيتها على النحو الذي يضمن استمرار تطورها واستمرار القدرة على رفع ناتجها ورفع التوظيف في الاقتصاد، ومحدودية كبيرة في تنوع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراته خارج المحروقات، حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري يتمحور أساسا حول استغلال المحروقات. كما أن الاستيراد المكثف للمواد الأولية يثقل بشكل متزايد كاهل الميزان التجاري، في سياق مطبوع بتراجع احتياطات البترول وانخفاض سعر البرميل والمنافسة القوية في أسواق الغاز الدولية. كما يعاني البلد من هشاشة بيئية قوية بما في ذلك تأثير التغيرات المناخية. يستفيد لاقتصاد جزئيا من دعم الاستثمار العمومي (برامج مهمة في قطاع السكن والبنيات التحتية والبحث) في حين تبقى مساهمة القطاع الخاص محدودة، كما تسعى الصناعة جاهدة لإيجاد موطئ قدم في ظل اقتصاد موجه بقوة نحو التجارة والاستيراد. والحال أن الصناعة تعد محرك تحويل الاقتصاد ومصدر للتنمية والتقدم. وأمام كل هذه التحديات، يحتاج البلد لوضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية. ويندرج تحقيق الانتقال الطاقوي وتنمية القطاعات الخضراء ضمن هذا الهدف. غير أنه يتعين تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر. وفي الأخير، يمكن إدراج التوصيات التالية (UNECA, p : 11) و(مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، صفحات 17-19):

- تبني إستراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر ذات أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس، تتمحور حول فرص الشغل في مجال الاقتصاد الأخضر، والابتكار التكنولوجي، والبحث والتطوير تم خلال تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحة سبل الحصول عليها.
- كما إن الابتكارات التكنولوجية، بما يؤدي إلى استحداث نواتج وطرائق إنتاج أكثر استدامة من حيث توافقها مع البيئة، عامل أساسي في معظم القطاعات. علاوة على، والاندماج الصناعي وتأمين رأس المال الطبيعي؛
- وضع مسرد او دليل خاص بمهن الاقتصاد الأخضر وإدراجها في لوائح الأنشطة الاقتصادية؛
- تكييف النظام التعليمي وبنيات التكوين المهني والتكوين المستمر مع المهن الجديدة وتعزيز الشراكات بين الجامعة ومراكز البحث والشركات وغرف التجارة والصناعة والتنظيمات المهنية؛

الاقتصاد الأخضر كرافد للتحفيز والتنوع الاقتصادي في الجزائر - من برامج الإنعاش إلى رهانات النموذج الجديد للنمو "رؤية 2030"-

- وضع نظام وطني للابتكار يكون أكثر فعالية ويستند إلى سياسات عمومية لدعم الابتكار، لاسيما لفائدة الشركة الصغرى والمتوسطة ذات الموارد المالية والكفاءات المحدودة؛
- إصلاح السياسة الصناعية لتشجيع الاستثمار الأخضر؛
- تعزيز التدابير الخاصة بالتتبع والتقييم خاصة من خلال إعداد مؤشرات الاقتصاد الأخضر؛
- بناء القدرات لاغتنام فرصة الاقتصاد الأخضر، والتي تكون على شكل مساعدات تقنية ومالية ودولية مثلا من خلال تيسير نقل التكنولوجيات في إطار التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب، يمكن أن يكون عنصرا حيويا في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. كما يمكن أن يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر تعزيز قدرة الحكومات على تحليل التحديات واستبانة الفرص وتحديد أولويات التدخل وحشد الموارد وتنفيذ السياسات العامة وتقييم التقدم المحرز؛
- الانخراط في الاتفاقيات والعمليات الدولية يمكن أن تسهل وتنشط مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وعلى سبيل المثال، فإن الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، التي تنشئ أطر العمل القانونية والمؤسسية اللازمة للتصدي للتحديات البيئية العالمية، كثيرا ما تتيح فرص اقتصادية أيضا. فقد أدى بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والذي يعتبر على نطاق واسع واحداً من أكثر هذه الاتفاقيات نجاحاً، إلى تطوير صناعة كاملة تركز على النأي بعيدا عن استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. كما ساعدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بها، على حفر النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية، ومنها مثلا توليد الطاقة المتجددة وتكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة، بغية مواجهة مشكلة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة). ولا ريب في أن التفاوض على اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف وتنفيذها بفعالية يمكن أن يكونا وسيلة فعالة في توليد أنشطة اقتصادية خضراء.

الهوامش والمراجع:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2011)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية.
2. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011)، الاقتصاد الأخضر.
3. نبيل بوفليح (ديسمبر 2012)، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، جامعة بسكرة، الجزائر.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، أبريل 2005، ص: 06 - 07. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أكتوبر 2010، ص: 38. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق III: قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010 - 2014، أكتوبر 2010، ص: 90 - 92. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>
7. United Nations Economic Commission for Africa Oce for North Africa, *The green economy in Algeria (an Opportunity to Diversify and Stimulate Domestic Production)*, available at:
https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge_algeria.pdf
8. United Nations Conference on Trade and Development, *About Green Economy*. available at:
<https://unctad.org/en/Pages/DITC/Trade-and-Environment/Green-Economy.aspx>

9. National Strategy for Sustainable Development, South African Department of Environmental Affairs, *Green Economy for Sustainable Development*. available at:
<https://www.environment.gov.za/projectsprogrammes/greeneconomy>
10. World Green Economy Organization, *2018 World Green Economy Report: Inspiring innovations in business, finance and policy*, p 09. available at:
<http://worldgreeneconomy.org/wp-content/uploads/2018/10/report.pdf>
11. William Stafford and Kristy Facer (2014), *Steering towards a Green Economy: A reference guide*, Council of Scientific and Industrial Research. Available at :
<https://www.csir.co.za/sites/default/files/Documents/GE%20guide.pdf>
12. PAGE (2017), *The Green Economy Progress Measurement Framework – Application*, p:13.
Available at: <https://www.un-page.org/green-economy-progress-measurement-framework>